مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

تجاوز العلاقات الاقتصادية الأمريكية - السعودية
حدود النفط والسلاح

ديفيد كينر وكميل الأحمد

تقرير خاص

رجب ١٤٤٢هـ - مارس ٢٠٢١م

تجاوز العلاقات الاقتصادية الأمريكية - السعودية حدود النفط والسلاح

تقرير خاص

المحتويات

ملخص تنفيذي	٦
مقدمة	٧
الجزء الأول: رأس المال البشري والتجاري	٨
الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية	٨
السعوديون في الولايات المتحدة	٩
الجزء الثاني: الشركات الأمريكية ورؤية ٢٠٣٠	١٤
الرياضة والترفيه	١٥
المشاريع الإنشائية والعملاقة	١٨
التعدين	٢٠
الجزء الثالث: الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة	٢٢
حيازاتُ الديون الأمريكية	٢٢
الاستثمارُ السعودي المباشر في الولايات المتحدة	٢٣
الأسواق المالية ورأس المال الاستثماري	٢٥
التبرعات السعودية للجامعات الأمريكية	٢٧
خاتمة	٢٨

ملخص تنفيذي

تقدّم هذه الورقة لمحة عامة عن العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، تتجاوز حدود مبيعات النفط والأسلحة. وتستهلّ بوصف نمو حجم الصادرات الأمريكية إلى المملكة، وتدفق الطلاب السعوديين إلى الولايات المتحدة، وتأثير ذلك في الاقتصاد الأمريكي. وتناقش استثمار الشركات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، ومشاركتها في القطاعات الاقتصادية الجديدة التي فتحت آفاقها إصلاحات رؤية ٢٠٣٠. وتختتم بنظرة على الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة عبر مجموعة متنوعة من المؤسسات المملوكة للقطاعين الخاص والعام.

خَلَصَ معدّو الورقة إلى نتيجة مفادها أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين هي أكثر تعقيدًا مما يُصوّر عادة. فعلى الرغم من هيمنة قضايا الطاقة والأمن على النقاش حول مسألة التحالف الأمريكي السعودي، فإن تدفقات التجارة والاستثمار بين البلدين نمت بشكل مطّرد من حيث الحجم والتنوع في السنوات الأخيرة. ومن المرجح أن تنمو هذه العلاقات أكثر في السنوات المقبلة نظرًا للمشاركة الواسعة للشركات الأمريكية في قطاعي الترفيه والرياضة الناشئين في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن بناء مشاريعهما الضخمة. كما ازداد حجم مشاركة المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة؛ إذ استثمرت ثروتها في شراء الديون الأمريكية، وتمويل مجموعة واسعة من الشركات الأمريكية.

مقدمة

تستحوذ مبيعاتُ النفط والسلاح على قدر كبير من النقاش العام حولَ التحالف الأمريكي السعودي. ولا شك أن هناك فوائدَ تعود على كلا البلدين من هذه المعاملات؛ فالولايات المتحدة تشتري النفط والغاز لتغذية اقتصادها، بينما يضمنُ شراء المملكة العربية السعودية لأنظمة الأسلحة أمنَيْها المحلي والإقليمي. وقد صار راسخًا لدى صانعي السياسات في الولايات المتحدة أن المملكةَ العربية السعودية تشاركهم مصالحهم في استقرار أسواق النفط؛ نظرًا لاستثمارات البلاد الواسعة في الاقتصادات الأمريكية والأوروبية.

لكن يشوب العلاقاتِ الأمريكية السعودية تعقيد أكثر مما يبدو للعيان من جوانب عدة، وكان هذا متحققًا منذ تأسيس المملكة؛ فقد أنشأت شركة بكتل الأمريكية في الأربعينيات خطوط السكك الحديدية التي تربط عاصمة المملكة الموحدة حديثًا والشرق المنتج للنفط[1]، كما أنشأت إحدى الشركات التابعة لشركة كوكاكولا أولَ محطة لتحلية المياه في المملكة في الستينيات[2]؛ وهو ما مهَّد الطريقَ لعشرات المحطات للتخفيف من نقص مياه الشرب في المملكة.

وفي العقدين الماضيين، صار البلدان مرتبطين أكثر من الناحية الاقتصادية؛ فقد أصبحت المملكة العربية السعودية سوقًا لمجموعة متنوعة من السلع الأمريكية، من سيارات وطائرات ومعدات طبية. وفي الوقت نفسه، استثمرت ثروتَها استثمارًا متزايدًا في الولايات المتحدة، وتنوعت مشترياتها بدءًا من سندات الخزانة الأمريكية إلى شراء الأسهم في الشركات التكنولوجية الناشئة. وفي العقود اللاحقة، طور عددٌ مذهل من الشباب السعودي روابطَ اجتماعية وثقافية مهمة مع الولايات المتحدة عن طريق الدراسة وزيارة البلاد.

ولا شك أن للطاقة والأمن أهميةً في تحديد معالم العلاقات الأمريكية السعودية. ومع ذلك، فهما لا يمثلان الروابط الوحيدة التي تربط البلدين معًا. وستتناولُ هذه الورقة العديد من الروابط الاقتصادية والثقافية الأخرى بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وكيف تؤثِّرُ على كلا البلدين.

---

(1) Ellen Wald, *Saudi Inc.* (New York, NY: Pegasus Books Ltd, 2018), 31.

(2) Toby C. Jones, *Desert Kingdom* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010), 3.

الجزء الأول: رأس المال البشري والتجاري

الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية

صارت المملكة العربية السعودية مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها، سوقًا مهمًّا للبضائع الأمريكية؛ فبينما كان إجمالي الصادرات الأمريكية إلى المملكة لا يتجاوز ٧٧ مليون دولار فقط في عام ١٩٦٢م؛ فإنه بحلول عام ١٩٨٢م -مرحلة الطفرة النفطية السعودية الأولى- ازدادت الصادراتُ إلى ٧,٣ مليارات دولار. وفي عام ٢٠١٩م، وهو آخر عام كانت بياناته متاحةً، بلغ إجمالي صادرات الولاياتُ المتحدة إلى المملكة العربية السعودية من السلع والخدمات ٢٣,٩ مليار دولار[٣]. وقد وفّرت هذه الصادرات ما لا يقل عن ١٦٥٠٠٠ وظيفةً أمريكية[٤].

أما مبيعات الأسلحة فهي لا تشكل إلا نسبةً قليلة إذا ما قورنت بإجمالي التجارة البينية بين البلدين. ففي عام ٢٠١٩م -على سبيل المثال- صدرت الولايات المتحدة أسلحةً بقيمة ٣,١ مليارات دولار إلى المملكة العربية السعودية؛ أي ما يعادل ١٣٪ من إجمالي الصادرات تقريبًا[٥].

هذا وتشكل القطاعاتُ الصناعية الثقيلة الجزءَ الأكبر من الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية. وتتمثل أهم ثلاث فئات من السلع غير العسكرية التي تصدرها الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية في: قطع غيار الطائرات والسيارات والمركبات، إضافة إلى الأجهزة والمعدات مثل التوربينات ومكيفات الهواء والأفران. وتشكل هذه الفئات مجتمعةً ٦,٤ مليارات دولار، أو ما يقارب ٤٥٪، من إجمالي ١٤,٣ مليار دولار؛ قيمة صادرات البضائع الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٩م.

---

(٣) البيانات المتعلقة بصادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات إلى المملكة العربية السعودية منقولة عن نظام كومترید في الأمم المتحدة: https://comtrade.un.org/;

وقاعدة بيانات التجارة الدولية لمكتب الإحصاء الأمريكي:

https://www.census.gov/foreign-trade/data/index.html.

(٤) أحدث البيانات ترجع إلى عام ٢٠١٥م:

Chris Rasmussen and Susan Xu, "Jobs Supported by Export Destination 2015," *U.S. Department of Commerce, International Trade Administration*, Washington, DC. https://www.trade.gov/sites/default/files/2020-12/Jobs%20Supported%20by%20Export%20Destination%202015.pdf.

انظر أيضاً:

https://legacy.trade.gov/mas/ian/employment/index.asp, accessed March 2, 2021.

(٥) البيانات المتعلقة بمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية منقولة عن قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام:

https://www.sipri.org/databases/armstransfers.

ولم يقتصر نمو الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية على القيمة فحسب، بل ازدادت تنوعًا أيضًا؛ ففي عام ٢٠٠١م -على سبيل المثال- شكَّلَت فئاتُ السلع الثلاث المذكورة أعلاه ما يقارب ٦٠٪ من الصادرات. وعلى مدى العقدَيْن الماضيين، نَمَت قطاعات أخرى -مثل تصدير المنتجات الزراعية التي صارت تجارةً بلغت قيمتها مليار دولار وأربعمئة مليون- نموًّا كبيرًا من حيث القيمة.ونما تصدير الخدمات أيضا من ملياري دولار وثلاثمئة مليون دولار عام ٢٠٠٥م، إلى ٩,٤ مليارات دولار في عام ٢٠١٩م، مدفوعًا بشكل خاص بزيادة السفر والخدمات التعليمية والمالية.

وتُعَدُّ صناعة السيارات أحد النماذج المفيدة في تقويم حجم وتنوع الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية؛ فقد احتكرَت شركةُ فورد موتور تقريبًا مشترياتِ المملكة من السيارات في ثلاثينيات القرن الماضي؛ وكان البريطانيُّ سانت جون فيلبي، مستشارُ الملكِ، قد حصل في الأصل على رخصة حصرية لاستيراد السيارات في الثلاثينيات، قبلَ أن تنتقل الرخصة إلى أسرة علي رضا المقيمة في جدة[٦] عام ١٩٤٠م. وتُمثِّل المملكةُ اليومَ خامسَ أكبر سوق للسيارات الأمريكية والشاحنات الخفيفة في العالم، والأكبرَ في الشرق الأوسط[٧].

في عام ٢٠١٩م، بلغَت قيمةُ الصادرات الأمريكية من السيارات وقطع غيارها ملياري دولار، أي ما يعادل ضعفَيْ قيمة عام ٢٠٠١م البالغة مليارَ دولار. وقد حدث هذا النموُّ رغمَ خسارة أكبر الشركات المصنعة للسيارات في الولايات المتحدة حصتَها السوقية؛ إذ تستحوذُ أكبر شركتَيْن أمريكيتين لصناعة السيارات في السوق السعودية؛ شيفروليه وفورد، على ما يقارب ١٠٪ من السوق مجتمعتَيْن.

السعوديون في الولايات المتحدة

مع تدفُّق البضائع الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، توافد السعوديون على الولايات المتحدة. وهناك أعداد كبيرة من المواطنين السعوديين يتقدمون بطلبات الحصول على تأشيرات إلى الولايات المتحدة وينجحون في الحصول عليها؛ فقد حصل ما يقارب ٥٩٠٠٠ سعودي على تأشيرات عمل أو

(6) Michael Field, *The Merchants* (Woodstock, NY: The Overlook Press, 1986), 36.

(٧) وزارة التجارة الأمريكية، إدارة التجارة الدولية، دليل تجاري لسوق السيارات السعودي:

U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, "Automotive Market," *Saudi Arabia - Country Commercial Guide*.

آخر منشور بتاريخ ١٣، أكتوبر، ٢٠١٩م، وتم الاسترجاع: ٥، مارس، ٢٠٢١:

https://www.trade.gov/knowledge-product/saudi-arabia-automotive-market.

سياحة إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩م، وتلقى أكثر من ١٩٠٠٠ شخص تأشيراتٍ طلابية. وإجمالًا زار أكثر من ١٥٠ ألف مواطن سعودي الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩م للعمل أو السياحة أو التعليم؛ وهو ما جعل المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى عربيًّا في هذا الصدد[٨].

أما على مستوى العلاقات الشخصية، فإن الفئة الفرعية الأكثر أهميةً في هذه المجموعة هم السعوديون الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة لمواصلة تعليمهم؛ فمئات الآلاف من السعوديين تلقوا تعليمهم في جامعات وكليات أمريكية على مدى العقدَيْن الماضيَيْن، وجلبوا معهم عشراتِ الآلاف من عائلاتهم.

ترجع جذور التوسع في أعداد الطلاب السعوديين الذين يستكملون تعليمَهم في الولايات المتحدة إلى الاجتماع الذي عُقد في ٢٥ إبريل عام ٢٠٠٥م بين الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وولي العهد آنذاك الأمير عبدالله بن عبدالعزيز. وما زالت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تطغى إلى حدٍّ بعيد على آفاق العلاقة بين البلدَيْن؛ وهو ما أدَّى إلى تناقص كبير في أعداد الطلاب السعوديين في الولايات المتحدة. وقد لعب قرار الحكومتين السعودية والأمريكية بتوسيع نطاق الابتعاث الخارجي دورًا محوريًّا في تحجيم المشاعر السلبية تجاه المملكة العربية السعودية في أعقاب الهجمات.

يُعَدُّ برنامج الملك عبدالله للابتعاث الخارجي، الذي غُيِّرَ اسمه إلى «برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي»، أحدَ أكبر البرامج من نوعها في العالم. ففي العام الدراسي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م، التحق ٣٠٣٥ طالبًا سعوديًّا بالجامعات الأمريكية، وهو ما جعل المملكة العربية السعودية تحتل المركز السادس والثلاثين عالميًّا من حيث تعداد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة. وفي ذروة البرنامج في العام الدراسي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م، ارتفع عدد الطلاب السعوديين إلى ٦١٢٨٧ طالبًا؛ وهو ما أهَّل المملكة العربية السعودية لأنْ تحتل المركز الثالثَ عالميًّا في الولايات المتحدة[٩]. ولا تشمل هذه الأرقام الآلافَ من أفراد الأسر الذين رافقوا الطلاب السعوديين إلى الولايات المتحدة.

---

(٨) مكتب الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية، تقرير مكتب التأشيرات لعام ٢٠١٩م، تأشيرات غير المهاجرين الصادرة حسب التصنيف والجنسية:
U.S. State Department Bureau of Consular Affairs, "Nonimmigrant Visas Issued Fiscal Year 2019," 2019, https://travel.state.gov/content/dam/visas/Statistics/AnnualReports/FY2019AnnualReport/FY19AnnualReport-TableXVII.pdf.

(٩) بيانات الطلاب السعوديين في الولايات المتحدة منقولة عن تقرير «الأبواب المفتوحة» لمعهد التعليم الدولي:
"IIE Open Doors / Academic Level and Places of Origin," 2019, https://opendoorsdata.org/data/international-students/academic-level-and-places-of-origin/.

وعلى مدار العقدين الماضيين، كان مجموع الأعوام الدراسية التي التحق بها الطلاب السعوديون أكثرَ من نصف مليون عام دراسي في الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٩م، ضخ هؤلاء الطلاب نحو مليار وثلاثمئة مليون دولار في الاقتصاد الأمريكي. ومنذ زيادة فُرَص الابتعاث الخارجي في عام ٢٠٠٥م، أسهم الطلاب السعوديون بقرابة ١٤ مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي[١٠].

وعلى الرغم من انخفاض معدل الالتحاق السعودي بالجامعات الأمريكية عن ذروته، فإنه لا يزال مرتفعًا. ففي العام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م، استكمل ٣٠٩٥٧ طالبًا سعوديًّا تعليمهم في الولايات المتحدة؛ وهو ما جعل المملكة تأتي رابعَ أكبر بلد لديه طلاب دوليون في الولايات المتحدة. من هذا العدد، درس ١٦٨٣٩ طالبًا للحصول على درجة جامعية، والتحق ٨٣٦٢ طالبًا ببرامج الدراسات العليا، وكان الـ٥٧٦٢الباقون يدرسون في برنامج تدريبي غير جامعي أو برنامج عملي.

أما ما يتعلق بالعلاقة الأمريكية السعودية، فلا يمكن التعبير عن قيمة هذا الجهد من منظور اقتصادي بحت؛ ورغم ذلك فقد تحقق الهدفُ الذي كانت ترنو إليه القيادة السعودية على الأرجح، وخلق التوسُّع في فُرَص الابتعاث الخارجي مخزونًا من الشباب السعودي ذوي الصلات الشخصية العميقة بالولايات المتحدة، ممن حازوا معرفةً بالثقافات والقِيَم الأمريكية. وفي الحوارات التي أجريناها لإعداد هذه الورقة، سلَّط الدبلوماسيون ورجال الأعمال الأمريكيون العاملون في المملكة العربية السعودية الضوءَ على هؤلاء السعوديين -الذين هم الآن جزءٌ لا يتجزأ من الحكومة والقطاع الخاص في المملكة- بوصفهم عواملَ حاسمةً في تمهيد الطريق للعمل بنجاح في المملكة.

ويمكن أن يُعزى انخفاضُ معدل التحاق الطلاب السعوديين بالجامعات الأمريكية جزئيًّا إلى جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، إضافة إلى سياسات الهجرة الأكثر تقييدًا من جانب إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وقد أثَّرَت هذه التطوراتُ سلبيًّا في قدرة الجامعات الأمريكية على جذب الطلاب من جميع أنحاء العالم؛ فقد انخفض معدل التحاق الطلاب الدوليين الجدد في السنوات الأربع الماضية، وانخفض العدد الإجمالي للطلاب الأجانب الذين يدرسون في الولايات

---

(١٠) البيانات المتعلقة بالتأثير الاقتصادي للطلاب السعوديين منقولة عن مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة الأمريكية:
https://apps.bea.gov/iTable/iTable.cfm?reqid=62&step=7&isuri=1&tablelist=30568&thetableflexibleareas=1&product=4&filter_--5=&tablelistsecondary=30573&filter_--4=68&filter_--3=23&filter_--2=0&filter_--1=0.
هذه البيانات مقتبسة كذلك في تقرير «الأبواب المفتوحة » لمعهد التعليم الدولي.

المتحدة في عام ٢٠١٩م لأول مرة منذ أكثرَ من عقد[11]. وقد تكون زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة داخلَ المملكة العربية السعودية قد أسهمت أيضًا في انخفاض عدد السعوديين الذين يدرسون في الخارج.

لكن العاملَ الأكثرَ أهميةً الذي أسهم في هذا التراجع هو انخفاض فرص الابتعاث الخارجي السعودي؛ فقد أدى انخفاضُ أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٠م، والمناخُ العام للتشديد المالي في السعودية؛ إلى إجبار صانعي السياسات في المملكة على فرض المزيد من متطلبات القبول على المتقدمين، التي تربط في الأغلب الابتعاث الخارجي بالتوظيف والقدرة. وفي ذروة «برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي»، قدَّر المسؤولون السعوديون أن نحو ٩٠٪ من طلاب الابتعاث الخارجي كانوا يدرسون في الولايات المتحدة بمنحة حكومية؛ وبالنظر إلى هذه الأرقام، فليس من المُستغرَب أن يكون لانخفاض الابتعاث الخارجي أكبرُ الأثر على إجمالي الالتحاق السعودي.

وعلى الرغم من أنه من غير المرجح عودة التحاق الطلاب السعوديين بالجامعات الأمريكية إلى ذروته في المناخ المالي الحالي، فإن أعدادهم لا تزال أعلى بكثير من مستوياتها قبل عام ٢٠٠٥م. ويبدو أن صانعي السياسات السعوديين ملتزمون بالحفاظ على فرص الابتعاث الخارجي إلى أقصى حدٍّ تسمح به القيود المالية؛ ففي أكتوبر، أطلقَت وزارةُ التعليم برنامجَ الابتعاث الخارجي «مسار التميز» المصمم لزيادة فرص السعوديين لمواصلة تعليمهم في ٣٢ مجالًا متخصصًا، تتنوع بين إدارة الأعمال، والفلسفة، والأمن القومي[12].

هذا، وتسيرُ العلاقاتُ المالية التي تربط الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في اتجاهَيْن: فكما تبيعُ الشركاتُ الأمريكية البضائعَ إلى المملكة، استثمرَت الحكومة السعودية والشركات الخاصة مبالغ ضخمة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الروابط بين الشعبين لا تزال في الأغلب تتخذ مسارًا أُحاديَّ الاتجاه؛ فرغم أن عددًا كبيرًا من السعوديين قد زاروا أو درسوا في الولايات المتحدة، فإن الذين سافروا إلى المملكة العربية السعودية من الأمريكيين هم مجموعة صغيرة نسبيًّا؛ إذ تُقَدَّر

(11) Elizabeth Redden, "Number of Enrolled International Students Drops," *Inside Higher ED*, November 18, 2019, https://www.insidehighered.com/admissions/article/2019/11/18/international-enrollments-declined-undergraduate-graduate-and.

(١٢) وزارة التعليم، "الابتعاث"، الاسترجاع في: ٢، مارس، ٢٠٢١، https://www.moe.gov.sa/ar/education/Pages/Scholarship.aspx.

أعداد الذين يعيشون في المملكة العربية السعودية، أو يزورونها كلَّ عام، بنحو ٨٠ ألف أمريكي؛ أي ما يقرب من نصف عدد الزوار السعوديين إلى الولايات المتحدة، رغم أن تعداد السكان الأمريكيين يبلغ عشرةَ أضعاف عدد السكان السعوديين.

وفي الوقت الذي سعى فيه المسؤولون السعوديون إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، فقد قدموا عرضًا مصاحبًا للمسؤولين ورجال الأعمال الأمريكيين يهدف إلى معالجة عدم معرفة الأمريكيين النسبية بالمملكة. وسيتناولُ الجزء الثاني من هذه الورقة استثمارات الشركات الأمريكية في مجموعة متنوعة من القطاعات التي أتاحَتها الإصلاحاتُ السعودية الأخيرة.

الجزء الثاني: الشركات الأمريكية ورؤية ٢٠٣٠

يصف المسؤولون السعوديون اللحظة الحالية بأنها فرصة للشركات الدولية لفتح آفاق جديدة في سوق غير مستغلة. وأشاروا إلى أن المملكة العربية السعودية تذخر بعدد كبير من الشباب، ممن لديهم دخل قابل للإنفاق، وتفتح العديدَ من القطاعات الجديدة لأول مرة بمليارات الدولارات بدعم حكومي. ورغم أن بعض الشركات الأمريكية الكبيرة لديها علاقة طويلة مع المملكة العربية السعودية تمتد لعقود -مثل بكتل وبوينج على سبيل المثال- لم تتمكن الشركات الأخرى من العمل في المملكة العربية السعودية إلا مع حدوث التحرير الاقتصادي الأخير؛ فـ«المملكة العربية السعودية تتغير بوتيرة غير مسبوقة»، على حد التعبير الوارد في عرض تقديمي قدَّمَته وزارةُ الاستثمار السعودية؛ وهو ما أدى إلى تغييرات شاملة في «دولة كانت يومًا ما دولةً خاصةً»[١٣].

وقد كثفت وزارة الاستثمار السعودية جهودَها لجذب الاستثمار الأجنبي؛ ففي عام ٢٠٢٠م، بدأَت في نشر موظفين في جميع أنحاء العالم للترويج النشِط للمملكة بوصفها وجهةً تجارية، وقد أصبح لديها الآن مكاتب في كلٍّ من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وروسيا، وفرنسا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، واليابان، والصين. وقد استهدفَت مجالات عدة للنمو، مُصنِّفةً مجالات التعليم، والخدمات المالية، والإسكان، بوصفها «قطاعاتٍ ناشئةً».

وقد كان للشركات الأمريكية دورٌ رئيس في هذا الانفتاح الاقتصادي؛ ففي عام ٢٠١٩م، أصدرَت المملكة العربية السعودية أكثر من ١١٠٠ ترخيص استثماري جديد لشركات أجنبية، بزيادة تقدر بـ٥٤٪ أكثر من العام السابق. من هذا التعداد، حصلت الشركات الأمريكية على ٨٢ ترخيصًا، لتأتيَ في المرتبة الرابعة على مستوى العالم[١٤]. ويبلغ رأسُ المال الإجمالي المدفوع لأكبر عشرة استثمارات أمريكية في المملكة العربية السعودية أكثر من ٥٦ مليار دولار[١٥].

وقد بلغ المستوى التراكمي للاستثمار الأمريكي في المملكة العربية السعودية ١٠,٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٩م، وفقًا لبيانات مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة. ويمثل ذلك زيادةً ما نسبته

(13) Invest Saudi, "Saudi Arabia Is Welcoming Investments," January 2021, https://www.investsaudi.sa.

(14) Invest Saudi, "Investment Highlights - Winter 2020," *Investment Highlights*, accessed March 7, 2021, https://investsaudi.sa/en/news/a-special-report-by-invest-saudi-winter-2020/.

(١٥) البيانات مقدمة من وزارة الاستثمار السعودية. ولا يمثل هذا الرقمُ الاستثمار الأمريكي المباشر في المملكة؛ إذ إن الشريك السعودي يوفر حصة من رأس المال للشركات الأمريكية في مشاريعهم المشتركة.

٤٥٪ عن عام ٢٠١٠م، ونحو ٢٠٠٪ زيادة عن عام ٢٠٠٠م، عندما كان الاستثمار المباشر للولايات المتحدة يُقَدَّر بـ ٣,٧ مليارات دولار[١٦].

وغالبًا ما تطرح بياناتُ مكتب التحليل الاقتصادي العديدَ من التساؤلات الجديدة بالقدر نفسه الذي تجيب به على تساؤلات سابقة. فالإحصائياتُ الخاصة بالعديد من القطاعات تُحجَب بسبب متطلبات السرية؛ وهو ما يجعل من الصعب بناء فهم واضح لطبيعة الاستثمارات الأمريكية. في بعض القطاعات، يكون وضع الاستثمار الأمريكي سلبيًّا في الواقع، نتيجةً لمنهجية مكتب التحليل الاقتصادي، التي تحسب الاستثمار المباشر على أنه التكلفة التاريخية للأصول، إضافة إلى صافي المعاملات المالية والتغيرات الأخرى في التقويم. أخيرًا، يصنِّف مكتب التحليل الاقتصادي ٧,٩ مليارات دولار من الأسهم الاستثمارية الأمريكية البالغة ١٠,٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٩م على أنها مُستثمَرة في شركات قابضة غير مصرفية، وهو مصطلح يمكن أن يشير إلى الاستثمارات في مجموعة متنوعة من الصناعات. أكبرُ قطاعين آخرين للاستثمار الأمريكي وفقًا لبيانات مكتب التحليل الاقتصادي، هما: تجارة الجملة (٩.٣ ملايين دولار)، والتعدين (٨٤٤ مليون دولار).

الرياضة والترفيه

قد يكون دورُ الشركات الأمريكية في توسيع صناعات الفنون والترفيه والسياحة في المملكة العربية السعودية هو الجانب الأكثر وضوحًا للمشاركة الأمريكية في التحرير الاقتصادي للمملكة؛ إذ خصَّصَت الحكومةُ ٦٤ مليار دولار لتوسيع هذه القطاعات على مدى العقد المقبل.

ولا توجد قائمة تشمل جميع الشركات الأمريكية التي شاركت في قطاعَيِ الترفيه والرياضة في المملكة. ومع ذلك، يمكن الحصول على معلومات حولَ العديد من المشاريع الرئيسة من التقارير المتاحة للجمهور. وقد ألقَت المحادثاتُ مع صانعي السياسات السعوديين في الهيئة العامة للترفيه ووزارة الرياضة الضوءَ أيضًا على كيفية عمل هذه الشَّراكات، وما تَربحه كلٌّ من المملكة العربية السعودية والشركات الأمريكية منها.

---

(١٦) مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة الأمريكية، التجارة الدولية الأمريكية في السلع والخدمات إلى المملكة العربية السعودية، الاستثمار المباشر:

U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, "Saudi Arabia - International Trade and Investment Country Facts," U.S. *International Trade in Goods and Services*, accessed March 7, 2021, https://apps.bea.gov/international/factsheet/factsheet.cfm?Area=511&UUID=47f6cbee-13a4-455a-86bf-5a615a94100f.

في كلتا الحالتَيْن، يرى المسؤولون السعوديون أن الشراكاتِ مع الشركات الأمريكية وسيلةٌ لجذب الانتباه إلى الفعاليات الكبرى، وإذكاء الاهتمام المحلي بالقطاعات المزدهرة، وبناء قدرات الشركاء المحليين. فيما يتعلق بالهيئة العامة للترفيه، التي تأسَّسَت في صيف عام ٢٠١٦م، ساعد فنانو الترفيه الأمريكيون في الارتقاء بالصورتين المحلية والدولية لقطاعٍ لم يكن موجودًا قبل بضع سنوات، وقد شهدت الهيئة مؤخرًا توسعًا كبيرًا في أنشطتها؛ فقد أقامت المملكة أكثرَ من ٥٠٠٠ فعالية مباشرة في عام ٢٠١٨م؛ وهو ما أدَّى إلى تأسيس ما يقرب من ٥٠٠ شركة ترفيهية جديدة. وفي عام ٢٠١٩م، أطلقت الهيئة العامة للترفيه مشروع «مواسم» عبرَ مناطق ومدن مختلفة في البلاد، وقد اجتذب الحدثُ المميز «موسم الرياض» ١٠,٣ ملايين زائر، وحقق إيرادات تزيد على ٢٧٠ مليون دولار[١٧].

وتشترك خياراتُ الترفيه وعروض الشركات الأمريكية مع تطلعات وبرامج هيئة الترفيه السعودية؛ ومنها العروضُ الأمريكية المشاركة في موسم الرياض: عرضَيْ مسرح برودواي «الساحر أوز» و«بيتر بان»، وعروضًا موسيقية مثل: عروض فرقة إيماجن دراغونز وستيف أوكي، وفعالياتٍ ترفيهية برعاية شركة مارفل إنترتينمنت، وعروض المصارعة الحرة (دبليو دبليو إي)، ومونستر جام. ومن بين رعاة موسم الرياض شركاتٌ مثل: بيبسي، وماستر كارد، وفيزا، ودانكن، وليز رقائق البطاطس، وماكدونالدز.

وبالطبع لا يعكس موسم الرياض إلا جزءًا صغيرًا من مشاركة الشركات الأمريكية في قطاع الترفيه في المملكة؛ فقد افتتحَت مسارح إيه إم سي أولَ سينما مرخصة في المملكة العربية السعودية في إبريل ٢٠١٨م، ولديها حاليًّا خطة خَمسيّة لبناء ما مجموعُه ٤٠ دارًا للسينما في جميع أنحاء المملكة. وفي سبتمبر ٢٠٢٠م، وقعَت نتفليكس شراكةً لمدة خمس سنوات مع أستوديو الرسوم المتحركة السعودي ميركوت لإنتاج أفلام وعروض لخدمة البث عن طريق الإنترنت[١٨]. وربما الأهم من ذلك، أن ملاهي سيكس فلاجز تُنشئُ حديقةً ترفيهية تبلغ مساحتها ٧٩ فدانًا في مشروع القدية الترفيهي العملاق، المُقرَّر افتتاحه في عام ٢٠٢٣م، وستكونُ أكبرَ حديقة تنشئها سيكس فلاجز في العالم، ووفقًا لما ذكره الرئيس التنفيذي لمشروع القدية، مايكل رينينجر، فإنها تمثل أيضًا أكبرَ استثمار أُجرِيَ في متنزهٍ تابع لسيكس فلاجز في جميع أنحاء العالَم[١٩].

(17) "Over $270 Million Generated during Riyadh Season," *Arab News*, December 19, 2019, https://www.arabnews.com/node/1601041/saudi-arabia.

(18) Invest Saudi, "Investment Highlights - Fall 2020," *Investment Highlights*, accessed March 7, 2021, https://misa.gov.sa/media/1352/invest-saudi-investment-highlights-fall-2020-english-digital.pdf.

(19) Noor Nugali, "Largest Six Flags Theme Park in the World to Open in Qiddiya," *Arab News*, August 27, 2019, https://www.arabnews.com/node/1545711/saudi-arabia.

عقَدَت وزارة الرياضة شراكاتٍ متعددة مع شركات دولية في القطاع الرياضي؛ لاستضافة «الفعاليات العملاقة» المصممة لزيادة الاهتمام المحلي بالرياضات المختلفة، مثل إقامة فعاليات سباقات السيارات (الفورمولا ١، ورالي داكار)، فقد أعطَت دورًا بارزًا للاتحاد السعودي لرياضة السيارات؛ وهي إستراتيجية تهدف إلى رعاية المواهب السعودية في مجال الرياضة. كانت هناك ستة فرق سعودية شاركَت في رالي داكار هذا العام، التي لم تتأهل إلّا بعدَ التنافس في العديد من الأحداث التي نظمها الاتحاد المحلي. وبهذه الطريقة، ساعدت الفعالية الدولية العملاقة في دعم سلسلة من المسابقات المحلية التي تقتصر على المواهب السعودية.

وفي الوقت نفسه، استقطبَ العديدُ من الفعاليات الكبرى رياضيين وشركات أمريكية؛ ففي عام ٢٠١٩م، جلبت وزارة الرياضة ملاكمَي الوزن الثقيل أنتوني جوشوا وآنديرويز جونيور للمشاركة في «صراع على الكثبان الرملية» في الدرعية. وتستضيف المملكة أيضًا هذا العامَ أولَ سباق للفورمولا ١، وهي بطولة لسباق السيارات مملوكة لشركة ليبرتي ميديا الأمريكية. وحسبما أشارت التقارير فإن السباقَ، المعروف باسم سباق جائزة السعودية الكبرى، سيُقام في أول عامَيْن في جدة، ثم على مدى السنوات الثماني اللاحقة في القدية. ويوفر العقد للفورمولا ١ ما يقرُب من ٦٥ مليون دولار سنويًّا لاستضافة السباق[٢٠].

ولا يقتصر دور الولايات المتحدة في الإسهام في صناعة الرياضة والترفيه السعودية على الفعاليات فقط؛ بل أطلق معهدُ إعداد القادة، الذراعُ التعليمية لوزارة الرياضة، برامجَ مع جامعات أمريكية، مثل جامعتَي هارفارد وجورج تاون؛ لتثقيف المحترفين الرياضيين السعوديين. وفي هذه الأثناء، تحاولُ الهيئة العامة للترفيه محاولاتٍ حثيثةً للاستفادة من علاقاتها لإقناع الشركات الدولية بتأسيس وجود في المملكة لتدريب جيل جديد من فناني الترفيه السعوديين.

وكما هو واضحٌ من الأمثلة أعلاه، فإنه ليس كلُّ مشاركة لشركة أمريكية «استثمارًا» في المملكة العربية السعودية؛ إذ غالبًا ما تتدفق الأموال في الاتجاه المعاكس؛ فالحكومة السعودية تدفع لهذه الشركات مقابلَ إقامة الفعاليات في المملكة. وتَعُدُّ كلٌّ من الهيئة العامة للترفيه ووزارة الرياضة

(20) Steven Impey, "Formula One Includes Saudi Arabia GP on Provisional 2021 Calendar," *SportsPro*, October 29, 2020, https://www.sportspromedia.com/news/f1-saudi-arabia-grand-prix-jeddah-provisional-2021-calendar.

نفسَيْهما منظمتَيْن في المقام الأول لقطاعاتهما، بمنح التراخيص للشركات من أجل المشاركة، ومراقبة المعايير والملاءمة الثقافية، وإدارة الاتحادات والأندية السعودية المحلية. وفي الوقت نفسه، تضطلعان كذلك بدور مزدوج؛ فنظرًا لحقيقة أن هذه القطاعات جديدة، قال المسؤولون في كلتا المنظمتَيْن: إنهم احتاجوا إلى التعاون مباشرةً مع الشركات الدولية؛ لجلب الأحداث التي تُثير الاهتمامَ في قطاعاتهما.

المشاريع الإنشائية والعملاقة

قبلَ جائحة كوفيد -١٩، كان قطاع البناء السعودي في خِضم طفرة غير مسبوقة منذ أن تجاوز سعر النفط ١٠٠ دولار للبرميل. ففي عام ٢٠١٩م، منحَت المملكة العربية السعودية عقودًا بقيمة ٥٢,٦ مليار دولار، أي ضعفَي المبلغ تقريبًا مقارنةً بالعام السابق[٢١]. وجاءت هذه الزيادةُ مدفوعةً بالتزام الحكومة بالوفاء ببرامج تحقيق الرؤية؛ وهو ما أدى إلى زيادة الإنفاق على قطاعات مختلفة، راوَحَت بين الإسكان، والترفيه، وتطوير النفط والغاز.

وقد شاركت الولايات المتحدة مشاركةً كبيرةً في تطوير البنية التحتية السعودية منذ تأسيس المملكة. لكن وتيرة المشاركة والانضمام إلى تلك المشاريع لم تتسارع إلا في الوقت الحاضر؛ إذ أبرمَت الشركات الأمريكية عقودًا لتطوير مشاريع في المملكة العربية السعودية تبلغ قيمتها أكثر من ٧٠٠ مليار دولار. وتأتي على رأس الشركات الهندسية الأمريكية التي حصلت على أكبر قدر من الأعمال في المملكة العربية السعودية: مجموعة جاكوبس الهندسية، وشركة فلور، وشركة كي بي آر، التي أنجزت أو تعمل على أكثرَ من ٥٠٠ مشروع. وتعمل هذه الشركات الثلاث حاليًّا في مشاريع بقيمة تعاقدية إجمالية تبلغ ٢٢٥ مليار دولار[٢٢].

وقد أدَّى الوباءُ، كما هو مُتوقَّع، إلى تباطؤ النمو السريع لقطاع البناء السعودي؛ ورغم أن البيانات متاحة حاليًّا للأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠م فقط، فقد أُبرمَت عقودٌ تُقَدَّر بـ ١٦,٩ مليار دولار خلالَ تلك المدة[٢٣]. وأدَّت التخفيضاتُ في الميزانية السعودية على الإنفاق الرأسمالي والإنفاق على البنية

(21) U.S.-Saudi Arabian Business Council, "Fourth Quarter of 2019 Review of Construction Contract Awards in Saudi Arabia," *The USSBC Contract Awards Index (CAI)*, 2020, https://ussaudi.org/wp-content/uploads/2020/03/USSBC-Contract-Awards-Index-Q4-2019-Full-Report.pdf.

(٢٢) جُمعت هذه البيانات من «مشاريع ميد»، التي تحتفظ بقاعدة بيانات للعقود المبرمة في قطاع البناء عبر دول مجلس التعاون الخليجي. من المهم تأكيد أن الأرقام المذكورة أعلاه بالدولار تمثل القيمة الإجمالية للعقود، وليس المبلغ الذي تلقته الشركات الأمريكية، https://www.meedprojects.com/sectors/construction-projects-overview/.

(٢٣) هذه البيانات منقولة عن مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأميركي لترسية العقود للأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠.

التحتية إلى انخفاض النمو كذلك؛ فقد سعت الحكومة لتقليص العجز عبر مجموعة من الإجراءات المالية. ومع ذلك، هناك سبب للاعتقاد أن الإنفاق سوف ينتعش بسرعة في حقبة ما بعد الوباء؛ إذ قال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في نوفمبر: إن صندوق الثروة السيادية للمملكة سيضخ ٤٠ مليار دولار سنويًّا في الاقتصاد المحلي في عامَيْ ٢٠٢١ و ٢٠٢٢م، ومن ثمَّ أعلن في مبادرة الاستثمار المستقبلي في ينايرعن مشروع تنموي يدعى»إستراتيجية الرياض»؛ وهو ما يشير إلى استمرار مستوى عالٍ من الدعم الحكومي للإنفاق على البنية التحتية.

في السنوات الأخيرة، دعمَت المشاريعُ العملاقة في المملكة قطاعَ البناء، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشروع نيوم، ومشروعُ تطوير البحر الأحمر ومشروع القدية، ومشروعُ أمالا؛ فقد أعلنَت شركة البحر الأحمر للتطوير في ديسمبر أنها أبرمَت أكثرَ من ٥٠٠ عقد بقيمة تقارب ٤ مليارات دولار[٢٤]. وأبرمت القدية عقودًا بأكثرَ من ٥٠٠ مليون دولار، وصرَّح رئيسُها التنفيذي بأنها تخطط لمنح مليارَي دولار إضافية في المستقبل القريب[٢٥]. وقد أبرمت أمالا أكثرَ من ١٠٠ عقد بقيمة إجمالية تزيد على مليار دولار[٢٦]. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات معلنة متاحة حولَ الالتزامات التعاقدية الإجمالية لشركة نيوم حتى الآن، فإن التقاريرَ أفادت بأن المدينة العملاقة ستُموَّل تمويلًا كاملًا من خلال استثمار يزيد على ٥٠٠ مليار دولار.

وقد أبرمت الشركات الأمريكية بعض العقود الكبرى لتطوير هذه المشاريع العملاقة. وكما ذكرنا سابقًا، تلعب شركة سيكس فلاجز دورًا رائدًا في تطوير القدية. وفي الوقت نفسه، حصلَت شركة البناء العملاقة بكتل على عقد لتطوير نيوم؛ ففي أغسطس، أبرمَت عقدًا لتطوير البنية التحتية الأساسية للمدينة العملاقة، التي ستتضمن «نظامَ نقل متقدمًا للغاية»[٢٧].

وتمثل شركة أمريكية أخرى، وهي شركة إير برودكتس آند كيميكالز، جزءًا من مشروع مشترك بقيمة ٥ مليارات دولار في نيوم، سيُطَوِّر أكبرَ منشأة هيدروجين أخضر في العالم؛ وإذا ما وصلَت

(24) Rawan Radwan, "Red Sea Project Set to Secure New Financing, Launch off-Plan Sales: CEO," *Arab News*, February 11, 2021, https://www.arabnews.com/node/1807561/business-economy.

(25) "Qiddiya Awards Contracts in Excess of SAR 2 Billion to Saudi Owned Companies," *Qiddiya*, November 26, 2020, https://qiddiya.com/en/media/press-office/qiddiya-awards-contracts-in-excess-of-sar-2-billion-to-saudi-owned-companies/.

(26) "Amaala Awards 100 Contracts Worth SAR 4.1 Bln, Says CEO," *Argaam*, February 15, 2021, https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1443652.

(27) "NEOM selects U.S. construction leader Bechtel to accelerate primary infrastructure development for its Cognitive Cities," *Bechtel Corporation*, September 10, 2020, https://www.bechtel.com/newsroom/releases/2020/08/neom-selects-bechtel-infrastructure-development/.

هذه المنشأةُ إلى أهدافها المُعلنة، فستكونُ أكبرَ ٨٠ مرة من أقرب منافس لها[٢٨]. وقدَّمَت ثماني شركات معمارية وهندسية وشركات تصميم أمريكية استشاراتٍ بشأن المشروعات التي تشكل جزءًا من مشروع تطوير البحر الأحمر؛ وربما تكون المساهمة الأكثرُ أهميةً من نصيب شركة إيكوم، التي أبرمَت عقدًا للإشراف على مطار المشروع، كذلك حصلَت الشركة على عقد لتقديم دعم البنية التحتية في نيوم.

وكان العديد من الشركات التي تضطلع بأدوار بارزة في هذه المشاريع العملاقة فاعلين بارزين بالمثل في المشاريع العملاقة في السنوات الماضية. على سبيل المثال، شاركت إيكوم في أكثر من ١٠٠ مشروع في المملكة العربية السعودية، من بينها تطوير مدينة الملك خالد الطبية بالدمام، والخطة الرئيسة لشبكة مياه الأمطار في جدة. وكان لشركة بكتل دور رئيس في تطوير مدينة الجبيل الصناعية، ومطار الملك خالد بالرياض.

التعدين

على الرغم من أن قطاع التعدين لا يحظى بالجماهيرية نفسها التي يحظى بها قطاع الترفيه أو المشاريع العملاقة، فإنه قد شهد توسعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة؛ إذ وَضَع برنامجُ تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في المملكة -وهو أحدُ برامج تحقيق الرؤية الـ ١٣ التي أُعلن عنها بوصفها جزءًا من أجندة رؤية ٢٠٣٠- خططًا للتوسع في قطاع التعدين.

كان قطاع التعدين مجالَ اهتمام خاص للشركات الأمريكية، التي دخلت في شراكة مع شركة معادن السعودية في مجموعة متنوعة من المشاريع. تمثل هذه المشاريع المشتركة بعضًا من أكبر المشاريع التي تشارك فيها الشركات الأمريكية في المملكة العربية السعودية؛ فثلاثةٌ مشاريع من أصل أكبر عشرة مشاريع أمريكية سعودية مشتركة من حيث رأس المال المدفوع، هي في صناعة التعدين[٢٩].

كانت الشركة الصناعية الأمريكية ألكوا من أوائل الشركات التي دخلت هذه السوق، وقد أَطلقَت في ديسمبر ٢٠٠٩م مشروعًا مشتركًا بقيمة ١٠,٨ مليارات دولار مع شركة معادن لتطوير مجمع للألمنيوم

(28) Christopher Matthews and Katherine Blunt, "Green Hydrogen Plant in Saudi Desert Aims to Amp Up Clean Power," *The Wall Street Journal*, February 8, 2021, https://www.wsj.com/articles/green-hydrogen-plant-in-saudi-desert-aims-to-amp-up-clean-power-11612807226.

(٢٩) البيانات مقدمة من وزارة الاستثمار السعودية.

في منجم للبوكسيت بالقرب من مدينتَيْ بريدة وميناء رأس الخير[٣٠]. وتمتلك شركة معادن ٧٥٪ من المشروع، بينما تمتلك ألكوا النسبة المتبقية البالغة ٢٥٪؛ وعلى الرغم من تخلي الشركة الأمريكية عن جزء من المشروع في صيف ٢٠١٩م، فإنها لا تزال تحتفظ بحصة في شركتين من الشركات الثلاث التي تشكل هذا المشروع. وقد بلغت القيمة الدفترية لأصول ألكوا في المشروع ٦.٣ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٩م، وفقًا لتقرير الشركة السنوي المقدَّم إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات.

في عام ٢٠١٣م، أنشأت شركةُ التعدين «ذا موزايك كومباني» مشروعًا مشتركًا بقيمة ٨ مليارات دولار لمجمع لاستخراج الفوسفات وتحويله إلى منتجات أسمدة. وتمتلك شركة معادن ٦٠٪ من هذا المشروع، بينما تمتلك الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ١٥٪، وتمتك موزايك نسبة ٢٥٪ المتبقية. ويُنتج المصنع سنويًّا ٣,٥ ملايين طن من الأسمدة المصنوعة من الفوسفات ومنتجات أخرى[٣١].

أخيرًا، استحوذت شركة الكيماويات الأمريكية «ترونوكس ليمتد» في عام ٢٠١٩م على أعمال الشركة الوطنية لثاني أوكسيد التيتانيوم المحدودة (كريستل)، وهي شركة مقرها جدة، مقابلَ مليار مليار وسبعمئة مليون دولار[٣٢]. وبعد الاستحواذ، أصبحت الشركةُ الأمريكية ثانيَ أكبر مُنتِج لثاني أوكسيد التيتانيوم في العالم؛ إذ شغَّلَت تسعة مصانع تزيد مبيعاتها على ملياري دولار وخمسمئة مليون . واستحوذت ترونوكس كذلك على ٩٠٪ من منشأة مصهر خبث التيتانيوم في جازان مقابلَ ٣٦ مليون دولار[٣٣].

(30) Invest Saudi, "Investment Highlights - Summer 2020," *Investment Highlights*, accessed March 7, 2021, https://investsaudi.sa/en/news/investment-highlight-summer-2020/.

(31) Investment Highlights - Summer 2020.

(32) "Tronox to Acquire Titanium Dioxide Business of Cristal," *Reuters*, February 17, 2017, https://www.reuters.com/article/us-tronox-ltd-titanium-dioxide-idUSKBN1601JB.

(33) "Tronox Enters Option Agreement to Acquire Majority of Advanced Metal Industries Co. Jazan Slagger Operations," *Tronox*, May 9, 2018, https://www.tronox.com/tronox-enters-option-agreement-to-acquire-majority-of-advanced-metal-industries-co-jazan-slagger-operations/.

الجزء الثالث: الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة

حيازاتُ الديون الأمريكية

مثلما تتدفق الاستثمارات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، تتدفق ثروة المملكة إلى الولايات المتحدة؛ فمنذ أن بدأت عائدات النفط تملأ الخزائنَ السعودية، رأى المسؤولون في المملكة الولايات المتحدةَ بيئةً آمنة ومربحة لأصولهم.

إحدى الطرائق الأساسية التي تستثمر بها المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة هي شراء الديون الأمريكية؛ ففي ديسمبر ٢٠٢٠م، امتلكت المملكة العربية السعودية ١٣٤,٤ مليار دولار من سندات الخزانة الأمريكية؛ وهو ما جعلها تحتل المرتبة الـ ١٤ بين أكبر حائزي الديون الأمريكية في العالم، والأولى في الشرق الأوسط بفارق كبير[٣٤].

وقد انخفضَت الحيازاتُ السعودية عن بداية عام ٢٠٢٠م؛ إذ كانت تبلغ ١٨٣ مليار دولار. ومع ذلك، ففي حال توسيع النطاق الزمني، نَجِدُ أن مشتريات المملكة من الديون الأمريكية قد زادَت زيادةً كبيرة في السنوات الأخيرة؛ فقد تضاعفت الحيازاتُ السعودية تقريبًا خلالَ السنوات العشر الماضية؛ إذ بلغت ٦٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠م. وبالعودة إلى الوراء، فقد زادت أكثر من ٥٠٠٪ منذ ديسمبر ٢٠٠٥م (٢٢,١ مليار دولار)، وأكثر من ١٠٠٠٪ منذ ديسمبر ٢٠٠٠م (١١,٧ مليار دولار)[٣٥].

وتُعَدُّ إتاحة البيانات المتعلقة بالحيازات السعودية للديون ونشرها للعامة تطورًا حديثًا نسبيًّا؛ ففي عام ٢٠١٦م، بدأت وزارة الخزانة الإبلاغ عن الحيازات السعودية للديون لأول مرة، وقبلَ ذلك، كانت المملكة تندرج مع دول أخرى تحتَ تصنيف «الدول المصدرة للنفط»؛ وهو ما يجعل من المستحيل تحديد مقدار حيازاتها الفردية.

عندما بدأت المملكة العربية السعودية شراء ديون الحكومة الأمريكية لأول مرة في عام ١٩٧٤م، خاضت مواجهةً دبلوماسية متوترة مع واشنطن العاصمة. فقد كانت المملكة غاضبة من الدعم الأمريكي لإسرائيل خلالَ الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، ومن ثمَّ قادَت حظرًا نفطيًّا يستهدف الولايات المتحدة والدول الأخرى الداعمة لإسرائيل.

(34) U.S. Department of the Treasury, Federal Reserve Board, "Major Foreign Holders Of Treasury Securities," February 16, 2021, accessed March 7, 2021, https://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt.

(35) U.S. Department of the Treasury, Federal Reserve Board, Holdings by Twelve Foreign Oil Exporters of U.S. Treasury Securities - December 1974 to March 2016," May 16, 2016, accessed March 7, 2021, https://ticdata.treasury.gov/Publish/oilexp_hist_to2016mar.txt.

رأَت الحكومةُ السعودية فوائد شراء سندات الخزانة الأمريكية، لكنها أرادت أيضًا تجنُّب انتقادات منافسيها العرب لعلاقاتها الوثيقة بواشنطن، واستباق الانتقادات الأمريكية للسلطة التنفيذية بسبب تعاملاتها مع الرياض؛ لذلك تطلَّب الأمرُ أن تظل مشترياتها من الديون الأمريكية «سرية للغاية»[٣٦]. حافظَت وزارةُ الخزانة من جانبها على سرية الصفقة، وأحكَمت قبضتها المشددة كذلك على المعلومات؛ حتى إنها اشتكَت ذات مرة إلى وكالة المخابرات المركزية لشفافيتها الزائدة حولَ الحيازات السعودية[٣٧].

الاستثمارُ السعودي المباشر في الولايات المتحدة:

أنشأَت الشركاتُ السعودية شركاتٍ تابعةً لها في الولايات المتحدة؛ وقد بلغَ الاستثمار السعودي المباشر في الولايات المتحدة ذروتَه في عام ٢٠١٧م، ليصل إلى ١٤,٩ مليار دولار، وبلغ ١٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩م. وقد وُظِّفَ ما يُقَدَّر بنحو ٨٥٠٠ عامل أمريكي في شركات أمريكية تابعة لشركات سعودية في عام ٢٠١٨م، وهو العام الأخير الذي تتوافر عنه بيانات[٣٨].

هذه الأرقامُ لا تمثل رؤيةً شاملة للاستثمار السعودي في الولايات المتحدة؛ فعلى الرغم من أن مكتب التحليل الاقتصادي يطلب من الشركات الأمريكية استكمال المسوحات السرية السنوية والفصلية التي يستخدمها لإصدار إحصاءات عن الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الحكومة السعودية لا تنشر أيَّ بيانات معادلة حولَ أنشطة شركاتها. ففي الولايات المتحدة، يسمح نظام تشكيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة لأصحاب الأعمال -ومن بينهم رجال الأعمال السعوديون- بإخفاء الهوية عن النشر العمومي.

أحد الاستثناءات الملحوظة لهذا الافتقار إلى الشفافية هو أرامكو السعودية، التي أصدرَت معلوماتٍ مستفيضةً حولَ حيازاتها قبلَ طرحها العام الأَوَّليّ لعام ٢٠١٩م. وتمتلك الشركةُ واحدةً من أكبر الأذرع الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، ولديها أكثر من سبع شركات تابعة مقارُّها الولايات المتحدة.

(36) Andrea Wong, "The Untold Story Behind Saudi Arabia's 41-Year U.S. Debt Secret," *Bloomberg*, May 31, 2016, https://www.bloomberg.com/news/features/2016-05-30/the-untold-story-behind-saudi-arabia-s-41-year-u-s-debt-secret.

(37) Victor McFarland, *Oil Powers: A History of the U.S.-Saudi Alliance* (New York, NY: Columbia University Press, 2020), 188.

(38) U.S. Department of Commerce, SelectUSA, "Foreign Direct Investment (FDI): Saudi Arabia," last updated November 2020, accessed March 5, 2021, https://www.selectusa.gov/servlet/servlet.FileDownload?file=015t00000003DD4.

وأهمُّ هذه الشركات التابعة هي شركة «موتيفا إنتربرايزز إل إل سي»، التي تمتلك وتدير مصفاةً للنفط الخام في بورت آرثر بولاية تكساس. وهي أكبرُ مصفاة من هذا النوع في أمريكا الشمالية، قادرة على تكرير ٦٣٥ ألف برميل من النفط الخام يوميًّا. وتُوظِّفُ ما يقرب من ٢٧٠٠ شخص[٣٩]، وبلغ إجمالي أصولها ١٣,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٨م[٤٠]. في البداية كانت شركة أرامكو مشتركة مع شركة شل، ثم استحوذَت على الملكية الكاملة في مايو ٢٠١٧م. ومنذ ذلك الحين، أجرَت شركة النفط السعودية العملاقة توسُّعًا قيمتُه ٦,٦ مليارات دولار لتوسيع إنتاج المصفاة من البتروكيماويات، رغم أن تلك الخطط قد تأخرَت، وفقَ ما أفادَته التقاريرُ؛ بسبب تراجع الصناعة الأخير. وفي أكتوبر ٢٠١٩م، استحوذَت موتيفا على «فلينت هيلز»، التي تمتلك وتدير مصنعًا كيميائيًّا يقع في بورت آرثر، تكساس.

وقد وقَّعَت الشركةُ السعودية للصناعات الأساسية (سابك) مشروعًا مشتركًا بمليارات الدولارات مع شركة «إكسون موبيل» في يونيو ٢٠١٩م لبناء منشأة للبتروكيماويات في تكساس. ومن المتوقع أن يُوفِّرَ المشروع أكثرَ من ٦٠٠ فرصة عمل، وقَدَّرَت دراسةٌ مستقلة أنه سيُوَلِّد ٥٠ مليار دولار من الناتج الاقتصادي في السنوات الست الأولى من تشغيله[٤١].

هذا، وتتجاوز الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة قطاعَ النفط والغاز؛ فعلى سبيل المثال، تمتلك شركة الألبان السعودية المراعي ١٤٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية في أريزونا وكاليفورنيا. وقد وسَّعت الشركةُ استثماراتها في الولايات المتحدة بعدَ أن نفَّذت المملكة العربية السعودية تدابيرَ صارمةً للحفاظ على المياه لضمان حماية سلسلة التوريد الخاصة بها من مشكلات الطقس والنقل. وفي عام ٢٠١٤م، أكملَت المراعي صفقةً بقيمة ٤٧,٥ مليون دولار لشراء أكثرَ من ٩٨٠٠ فدان في مقاطعة لا باز، أريزونا. واشترَت ما يقرب من ٤٠٠٠ فدان إضافي في العامَيْن التاليين في وادي بالو فيردي بكاليفورنيا[٤٢].

---

(39) "Why Choose Us," *Motiva Enterprises*, accessed March 3, 2021, https://www.motiva.com/career-seekers/why-choose-us.

(40) Saudi Aramco, "Aramco Prospectus," 2019, https://www.aramco.com/-/media/images/investors/saudi-aramco-prospectus-en.pdf?la=en&hash=8DE2DCD689D6E383BB8F4C393033D8964C9F5585, 72.

(41) "ExxonMobil, SABIC to Proceed with Gulf Coast Growth Ventures Project," *ExxonMobil*, June 13, 2019, https://corporate.exxonmobil.com/News/Newsroom/News-releases/2019/0613_ExxonMobil-and-SABIC-to-proceed-with-Gulf-Coast-Growth-Ventures-project.

(42) Elliot Spagat and Aya Batrawy, "Why Saudi Arabia Bought 14,000 Acres of US Farm Land," *The Christian Science Monitor*, March 28, 2016, https://www.csmonitor.com/Environment/2016/0328/Why-Saudi-Arabia-bought-14-000-acres-of-US-farm-land.

وفي السياق نفسه، فإن لعدد من الشركات العائلية السعودية والتكتلات التجارية استثمارات كبرى في الولايات المتحدة؛ فعلى سبيل المثال، تمتلك مجموعة العليان مكتبًا في نيويورك يُشرف -وفقًا لموقعها على الإنترنت- على محفظة تتضمن استثماراتٍ في قطاعات مثل: الشركات المالية، وشركات الاتصالات، وشركات تصنيع المنتجات الاستهلاكية، والعقارات. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات محاسبية شاملة ومتاحة للعامة عن أصول الشركة، فإن النشرات الإخبارية للمجموعة تُسلِّطُ الضوءَ على بعض عمليات الشراء والمبيعات الرئيسة، ففي عام ٢٠١٤م، دخلَت في مشروع مشترك استحوذ على تسعة مجمعات سكنية في ميريلاند وفيرجينيا مقابلَ ٣.٩ ملايين دولار أمريكي، حسبَ ما أُعلِن عنه. وفي عام ٢٠١٦م، دخلَت في شراكة مع شركة أوروبية لشراء ناطحة سحاب في وسط مانهاتن مقابلَ مليار دولار وثلاثمئة مليون، ومنذ ذلك الحين أعلَنت عن تجديد بقيمة ٣٠٠ مليون دولار للعقار[٤٣].

لا شك أن المستثمرين السعوديين الآخرين يمتلكون استثماراتٍ أمريكيةً كبيرة. على سبيل المثال، أشارت شركةُ سدكو القابضة المملوكة لإحدى العائلات، في تقريرها السنوي الأخير، إلى أنها تُشرف على محفظة من الأصول العقارية الدولية التي تشمل عقاراتٍ أمريكيةً[٤٤]. ولكن مع وجود القليل من متطلبات الإفصاح التي وضعتها الولايات المتحدة أو المملكة العربية السعودية، لا تُوجد بيانات محاسبية شاملة للاستثمارات السعودية.

الأسواق المالية ورأس المال الاستثماري

ساعدَت المملكة العربية السعودية أيضًا في تمويل مجموعة واسعة من الشركات الأمريكية؛ ففي أواخر عام ٢٠١٨م، استثمرَت ما لا يقل عن ١١ مليار دولار في الشركات الأمريكية الناشئة؛ وهو ما يجعلها أكبرَ مصدر منفرد لتمويل هذه الشركات[٤٥]. وفي عام ٢٠٢٠م، تداوَلَ المستثمرون السعوديون العاملون من خلال وسطاء مرخصين من جانب «هيئة أسواق المال» في الأسهم الأمريكية بقيمة ٨٦ مليار دولار؛ بزيادة هائلة مقارنة بالسنوات السابقة[٤٦].

(43) "Plans Unveiled for 550 Madison Ave.," *The Olayan Group*, October 30, 2017, https://www.olayan.com/plans-unveiled-550-madison-ave.

(44) SEDCO Holding, "Partners in Prosperity: Summary Annual Review 2019," accessed March 7, 2021, https://sedco.com/wp-content/uploads/2020/04/Sedco-Summary-Review-EN19.pdf.

(45) Eliot Brown and Greg Bensinger, "Saudi Money Flows Into Silicon Valley—and With It Qualms," *The Wall Street Journal*, October 16, 2018, https://www.wsj.com/articles/saudi-backlash-threatens-u-s-startups-1539707574.

(46) Capital Market Authority, "Fourth Quarter 2020," *Quarterly Statistical Bulletin*, 2020, https://cma.org.sa/en/Market/Reports/Documents/Q4_2020_EN.pdf.

ويُعَدُّ صندوق الثروة السيادي للمملكة، والمعروف باسم «صندوق الاستثمارات العامة» أبرز المستثمرين في أسواق الأسهم الأمريكية. وقد كشفَت تقاريرُه ربع السنوية المقدمة إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات عن حيازاته، التي زادت زيادةً كبيرة بمرور الوقت. ففي نهاية عام ٢٠٢٠م، أبلغَ عن حيازته ما يقرب من ١٢,٨ مليار دولار من الأسهم الأمريكية، بزيادة تتعدى ٨٠٪ مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م. وأكبرُ شركة أمريكية يمتلكها هي أوبر تكنولوجيز، التي كان من أوائل المستثمرين فيها، وقد زادَت قيمةُ الأسهم بأكثرَ من مليار دولار أمريكي مقارنةً بالربع السابق[٤٧].

وغالبًا ما يجري التنسيق في عمليات الاستحواذ بين صندوق الاستثمارات العامة والقطاعات المحلية التي تأمل المملكة في تطويرها؛ فقد شملَت مشترياته الأخيرة ما يقرب من مليارَيْ دولار وخمسمئة مليون في أسهم شركات ألعاب الفيديو الأمريكية «إلكترونيك آرتس»، و«أكتيفيجنبليزارد»، وهو يسعى كذلك لتطوير صناعة الألعاب الإلكترونية والرياضات الإلكترونية المحلية. وله استثمارات أخرى في أسهم الترفيه والسياحة؛ فهو لا يزال يمتلك أكثر من ٩٠٠ مليون دولار من أسهم شركة الترفيه «لايف نيشن»، وأكثر من مليار دولار في «كارنيفال كوربرايشن»، أكبر مشغل لخطوط الرحلات البحرية في العالم. ولطالما سعَت صناديق الثروة السيادية إلى استخدام النفوذ المالي الذي تُوفِّرُه مثل هذه المشتريات لجذب الشركات للاستثمار في أسواقها المحلية.

كانت القطاعات المتعلقة بصناعة النفط والغاز أولى استثمارات المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة، ولا تزال هذه الاستثمارات قائمةً؛ فقد أطلقَت مشاريع أرامكو السعودية للطاقة في عام ٢٠١٢م صندوقًا قيمته ٥٠٠ مليون دولار للاستثمار في التقنيات ذات الأهمية لعملاق النفط، وأعلنَت مؤخرًا عن خُطَطٍ لإنشاء صندوق آخر بقيمة ٥٠٠ مليون دولار[٤٨]. لكن التدخلات الأخيرة من جانب صندوق الاستثمارات العامة تُمثِّل تحولًا أكبرَ في إستراتيجية الاستثمار السعودية بعيدًا من هذه الصناعات الثقيلة، ونحوَ قطاعَيِ التكنولوجيا والترفيه.

يستثمرُ كلٌّ من الحكومة السعودية والمواطنين السعوديين في الشركات الأمريكية عبر مجموعة متنوعة من الآليات الأخرى؛ فقد استثمر صندوق الاستثمارات العامة ٤٥ مليار دولار في «صندوق

(47) "Form 13F-HR Public Investment Fund Quarterly Report Filed by Institutional Managers, Holdings," *SEC Edgar Filing Tracker*, 2020, accessed March 5, 2021, https://sec.report/Document/0001567619-21-003847/.

(48) Carla Sertin, "Exclusive: Saudi Aramco Energy Ventures CEO on Its New $500mn Fund," *Oil & Gas Middle East*, May 10, 2020, https://www.oilandgasmiddleeast.com/people/36629-exclusive-saudi-aramco-energy-ventures-ceo-in-its-new-500mn-fund.

فيجن» التابع لمجموعة «سوفت بنك»، الذي يستثمر بكثافة في أسهم شركات التكنولوجيا الأمريكية. في تلك الأثناء، استثمَرت شركةُ المملكة القابضة أكثرَ من ٢٠٠ مليون دولار في شركة «ليفت» للنقل التشاركي[٤٩]. ولا تُوجَد تقارير شاملة عن مشتريات الأسهم التي أجراها مستثمرون سعوديون من القطاع الخاص؛ لذلك قد يكونُ الرقم أعلى من ذلك بكثير.

التبرعات السعودية للجامعات الأمريكية

في عام ١٩٦٩م، اضطلع عبدالمنعم شاكر -من أصول مصرية، ويعمل أستاذًا بكلية ريكر بولاية مين- بترتيب لقاء مع الملك فيصل بن عبدالعزيز. كانت لدى شاكر فكرة مفادها إنشاء برنامج لدراسة العالم الإسلامي في كليته الصغيرة للفنون الحرة، وكان يأمل أن تمدَّه الحكومةُ السعودية بالأموال لجعل ذلك ممكنًا. وقد تحقق ما كان يأمله؛ إذ قدم له الملكُ فيصل دعمًا ماليًّا قدره ٥٠ ألف دولار (أي مايعادل٣٥٠ ألف دولار اليوم)، واستمر البرنامج إلى أن أغلقَت كلية ريكر أبوابَها في السبعينيات[٥٠].

ومن المحتمل أن يكون هذا التبرع هو أول منحة أجنبية تمنحها دولةٌ عربية لمؤسسة تعليمية أمريكية. وعلى مدى نصف القرن الماضي، وسَّعَت المملكةُ العربية السعودية تبرعاتها للجامعات الأمريكية توسيعًا كبيرًا؛ وذلك ضمنَ مساعيها لتطوير شراكاتٍ مع كبار الباحثين، والتأثير في الحوار الأكاديمي حولَ المملكة والشرق الأوسط.

قدَّمَت المملكة العربية السعودية أكثرَ من ٣٩٠ مليون دولار على هيئة مِنَحٍ للجامعات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٠م، وهي نسبةٌ تتفوق فيها بفارق كبير على أيِّ بلد في الشرق الأوسط. وقد قُدِّمَت هذه المِنَح إلى ٦٢ جامعةً. وكانت الجامعات التي حصلت على أكبر عدد من المِنَح هي بعض أبرز الجامعات في الولايات المتحدة؛ فقد تلَّقَت جامعة هارفارد تسعَ منح بقيمة إجمالية قدرها ١٩,٥ مليون دولار، وحصلَت جامعة جونز هوبكنز على ٤٥ منحة بقيمة ٤٨ مليون دولار، وتلقى معهد ماساتشويستس للتكنولوجيا ١٨ منحةً بقيمة ٩٤ مليون دولار[٥١].

(49) "Kingdom Holding Approves $225m Investment in US Ride-Hailing Firm Lyft," *Arabian Business Industries*, June 26, 2019, https://www.arabianbusiness.com/transport/422864-kingdom-holding-approves-225m-investment-in-us-ride-hailing-firm-lyft.

(50) Philip Harsham and Robert Azzi, "Saudi Aramco World : Arabs in America: The Transplanted Ones," *Aramco World*, March-April 1975, https://archive.aramcoworld.com/pdf/1970/197502.pdf.

(51) U.S. Department of Education, "College Foreign Gift Reporting," accessed March 3, 2021, https://sites.ed.gov/foreigngifts/.

وحين تكونُ إحدى هذه المِنَح في إطار عقود موقعة بين المملكة العربية السعودية والجامعات الأمريكية، فإن هذا الرقم يزيد زيادةً كبيرةً. وقد بلغَت القيمةُ الإجمالية لهذه العقود أكثرَ من مليار دولار وثلاثمئة مليون منذ عام ٢٠٠٠م، معظمُها على هيئة دعم سعودي للمِنَح الطلابية في الولايات المتحدة. وبذلك يتجاوز إجمالي المِنَح والعقود التي قدمتها المملكة العربية السعودية للجامعات الأمريكية مليار دولار وسبعمئة مليون.

هذه البياناتُ مأخوذة من وزارة التعليم الأمريكية، وهي مطالَبة بالإفصاح عن المِنَح والعقود الأجنبية التي تزيد على ٢٥٠ ألف دولار بموجب قانون التعليم العالي لعام ١٩٦٥م. ومع ذلك، لم يحدث التزام كامل بهذا القانون منذ وقت طويل؛ فالجامعات مطالبة بالإبلاغ الذاتي، وقد أبلغَت المدارس البيانات بشكل مختلف، وفي بعض الحالات لم تُقَدِّمْ أيَّ بيانات على الإطلاق. وفي عام ٢٠٢٠م، اتخذَت وزارة التعليم إجراءاتٍ جديدةً لضمان الامتثال للقانون، بعدَ أن انتقد تقريرٌ من مكتب المستشار العام عدةَ جامعات لتجاهلها متطلبات الإبلاغ[٥٢].

ومع ذلك، من المُرجَّح أن تستمر البياناتُ الرسمية في عدم الإبلاغ عن المِنَح والعقود الأجنبية للجامعات الأمريكية، ومنها تلك التابعة للمملكة العربية السعودية. ويتضح هذا جليًّا عندما يتعلق الأمر بدعم المِنَح الدراسية للطلاب السعوديين؛ فبالنظر إلى ما نعرفه عن عدد الطلاب السعوديين الذين يدرسون في الولايات المتحدة، من المرجح أن الأموال التي تُنفقها الحكومة السعودية على تعليمهم أعلى بكثير مما أُبلغ عنه.

خاتمة

تأتي الشراكةُ الاقتصادية الأمريكية السعودية لتُغَيِّرَ تمامًا الصورةَ النمطية الشائعةَ؛ فالعلاقةُ لا ترتكز على النفط والأسلحة فحسب، ولكنها تشمل أيضًا بيعَ السيارات والمعدات الطبية، والمشاريع المشتركة لتطوير مشاريع الطاقة الخضراء، وتطوير البنية التحتية للمدن العملاقة الجديدة في البلاد، وتمويل بعض الشركات الأمريكية الأكثر ابتكارًا. وتبلغ قيمة هذه الأعمال العديد من مليارات الدولارات، وتوفر آلاف الوظائف في كلا البلدين.

(52) U.S. Department of Education, Office of the General Counsel, "Institutional Compliance with Section 117 of the Higher Education Act of 1965," October, 2020, https://www2.ed.gov/policy/highered/leg/institutional-compliance-section-117.pdf.

كذلك نمَت العلاقات الاقتصادية متعددة الأوجه مع مرور الوقت؛ فإلى جانب مشاركة الشركات الأمريكية المستمرة في مجموعة واسعة من الأنشطة في المملكة العربية السعودية، فإن السلع التي تصدرها والخدمات التي تقدمها تزداد تنوعًا. ومع سعي المملكة لجذب الشركات الدولية إلى قطاعات جديدة، يصير من المرجح تزايد حجم الشراكات الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن تأثير العلاقة الأمريكية السعودية لا يقاس بالدولار والسنت فحسب؛ فقد كان لعلاقة المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة تأثيرٌ ثقافي كبير في مواطنيها. إن العدد الكبير من الطلاب السعوديين الذين درسوا في الجامعات الأمريكية، وتدفُّق خيارات الترفيه الأمريكية مع إطلاق رؤية ٢٠٣٠، ليَعِدُ بمزيد من التوسُّع في وصول الثقافة الأمريكية إلى المملكة.

وفي الوقت نفسه، لا يزال التبادل الثقافي، إلى حدٍّ كبير، يسلك مسارًا أحاديًّا: فعلى الرغم من أن أعدادًا كبيرة من السعوديين قد تعرفوا إلى الولايات المتحدة، فإن نسبة الأمريكيين الذين لديهم خبرة بالمملكة لا تزال منخفضة. وقد يؤدي نظام التأشيرات الإلكترونية الجديد في المملكة العربية السعودية وزيادة خيارات السياحة في المملكة في النهاية إلى زيادة عدد الزُّوّار الأمريكيين، لكن جائحةَ فيروس كورونا قد وقفَت عقبةً أمامَ تحقيق ذلك حتى الآن. كما أنه على الرغم من عمل وزارة التعليم السعودية على خطة لجذب الجامعات الأجنبية كي تفتح فروعًا لها في المملكة، فإنه لا تُوجَدُ فعليًّا في الوقت الحالي فرص للأمريكيين الراغبين في الدراسة في المملكة.

هناك أيضًا فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة بالعلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية، ويتضح هذا عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأمريكي في المملكة العربية السعودية، لكنه يصبحُ أكثرَ وضوحًا عند النظر إلى الاستثمار السعودي في الولايات المتحدة. ويجب أن تنظر الحكومة السعودية في تنفيذ مسح إلزامي وسري، مثل ذلك الذي تستخدمه وزارة التجارة الأمريكية؛ لاكتساب فهم أفضلَ لاستثمارات الشركات السعودية في الخارج. ومن شأن خطوةٍ كهذه أن تُؤدِّيَ إلى مزيد من الشفافية للباحثين وصُنّاع السياسات على حدٍّ سواء، وإلى زيادة معرفتنا بالنطاق الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية.

عن المؤلف

ديفيد كينر هو باحث زائر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، وباحث في معهد الشؤون العالمية الحالية (Institute of Current World Affairs)، وهو مركز أبحاث مقره واشنطن العاصمة. يركز ديفيد بحثه على العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإصلاحات رؤية ٢٠٣٠ الجارية في المملكة. يتعلق عمله السابق بجهود اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط لتحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في تعزيز القطاع الخاص وتعزيز التوظيف، مع التركيز بشكل خاص على جهود المملكة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي. في الوقت نفسه ، يهدف بحثه إلى فهم الاختلافات الإقليمية داخل المملكة العربية السعودية في إحراز تقدم نحو هذا التحول الاقتصادي. تخرج ديفيد من جامعة جورجتاون والجامعة الأمريكية في بيروت.

كميل الأحمد باحث مساعد في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. انضم إلى المركز في يوليو عام ٢٠١٨م. قبل انضمامه إلى المركز، عمل متدربًا في معهد دول الخليج العربية في واشنطن (AGSIW). حاصل على بكالوريوس في العلاقات الدولية والعلوم السياسية من كلية سانت نوربرت. تتركز اهتمامات الأحمد البحثية على السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي، والعلاقات الأمريكية في أمريكا اللاتينية، والسياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. حاليًا، هو مسؤول برنامج الباحث الزائر.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com